

Distr.  
GENERAL

E/1999/109/Add.1  
13 September 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٩  
نيويورك، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩  
البند ١٢ من جدول الأعمال

### المنظمات غير الحكومية

تقرير اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية  
عن دورتها لعام ١٩٩٩

إضافة

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها

النظر في سحب المركز الاستشاري من منظمة التضامن المسيحي الدولية

١ - توصي اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية المجلس، بعد أن أكملت نظرها في مسألة المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية على الوجه الأكمل وفقا للعملية المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١/١٩٩٦، باعتماد مشروع المقرر الثاني الوارد في تقرير اللجنة عن دورتها لعام ١٩٩٩<sup>(١)</sup> الذي قررت فيه سحب المركز الاستشاري من منظمة التضامن المسيحي الدولية.

(١) E/1999/109

ثانيا - النظر في المركز الاستشاري لمنظمة التضامن  
المسيحي الدولية وفقا لقرار المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي ٣١/١٩٩٦

٢ - عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٨/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، عقدت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ اجتماعا بغرض استئناف واستكمال نظرها في مسألة المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية الذي تناولته في دورتها العادية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ (انظر الفصل الرابع ألف من الوثيقة E/1999/109).

٣ - وعقدت اللجنة جلسيتين (الجلستان ٧١٤ و ٧١٥).

٤ - وتولى نائب رئيس اللجنة ادواردو تابيا مهام الرئاسة بصفة رئيس بالوكالة.

٥ - وكان معروضا على اللجنة تقرير قدمته منظمة التضامن المسيحي الدولية بضمه توضيح للحادث الذي وقع في الدورة ال ٥٥ للجنة حقوق الإنسان المعقودة في جنيف وتقرير عن أنشطة المنظمة.

٦ - وقدم ممثل المنظمة تقريرا موجزا لأعضاء اللجنة وأجاب على الأسئلة المثارة. واستهل بيانه بإعلام اللجنة أن منظمة التضامن المسيحي الدولية هي منظمة مسيحية دولية لحقوق الإنسان وأن مهمتها الأساسية منذ إنشائها تتمثل في الدعوة لحقوق الإنسان من خلال الحوار السلمي. وأضاف الممثل أن المنظمة في سعيها لتوسيع عملها الأساسي في مجال حقوق الإنسان قد وضعت برامج مخصصة لضحايا الكوارث وللأطفال المنكوبين بالفقر. وبعد أن أشار إلى أن منظمته تنفذ حاليا برامج في جميع أنحاء العالم طلب الممثل أن ينظر إلى الشكوى المقدمة من حكومة السودان ضد منظمة التضامن المسيحي الدولية في سياق هذا العمل الواسع والمتعدد الوجوه.

٧ - وفيما يتعلق بشكوى حكومة السودان، أقر ممثل المنظمة أن الحادث وقع بالفعل في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٩ خلال النظر في البند ٤ من جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وأكد أن الحادثة انطوت على مثل شخص، رغم أنه معتمد من منظمة التضامن المسيحي الدولية، بصفة شاهد وليس بصفة ممثل لتلك المنظمة. وأقر ممثل المنظمة أن الحادث قيد البحث اشتملت على عدد من الأخطاء الإجرائية المبينة بالتفصيل في الرد الرسمي المكتوب المقدم إلى اللجنة. وأشار الممثل إلى أنه تم تقديم اعتذار فوري إلى رئيسة لجنة حقوق الإنسان السفيرة آن اندرسون. وأضاف أنه يبدو من مقال منشور في الصحافة المحلية في السودان أن حكومة السودان تبليت الاعتذار. وكرر الممثل اعتذار منظمته للجنة عن الأخطاء المرتكبة وعن جميع الوقائع غير المنظورة والمؤسفة الناجمة عن تلك الحادثة. وذكر الممثل كذلك أن المنظمة ستضاعف جهودها على نحو يكفل احترام ممثليها احتراما كاملا للقواعد والممارسات المتصلة

بأنشطة المنظمات غير الحكومية المعتمدة وأنها ستتشاور بشكل وثيق في المستقبل مع مكاتب اتصال الأمم المتحدة المناسبة ومع المنظمات غير الحكومية بشأن الإجراءات الصحيحة.

٨ - وذكر الممثل أيضا أن هذه المنظمة تؤمن بأن الحادث الذي أثار الشكوى المقدمة من حكومة السودان لا يشكل نمطا من الأعمال المناهضة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبناء عليه، فإن سحب المركز الاستشاري من منظمة التضامن المسيحي الدولية لا مسوغ له وفقا للفقرة ٥٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦. وذكر الممثل كذلك أن السحب ينشئ سابقة سلبية باعتبار أن القضية الحالية تمس جميع المنظمات غير الحكومية. ومضى الممثل قائلا إن المدافعين عن حقوق الإنسان سيبتلون بمحنة كبرى لو سمح بإنشاء سابقة تعاقب بمقتضاها، بدون وجه حق وعلى أساس حالة معينة واحدة، كل منظمة غير حكومية ترتكب خطأ إجرائيا. واختتم ممثل المنظمة بيانه بتقديم اعتذار المنظمة الخالص والعميق عن أخطائها مع التأكيد بأنه لم تكن هناك لديها أي نية بأن تؤذي مشاعر اللجنة أو أي من أعضائها.

٩ - وذكرت مندوبة أحد الوفود أن وفدها، بعد الاستماع لممثل المنظمة، ولا سيما تعليقاته على الإشارة التي يمكن أن ترسلها اللجنة إلى جماعة المنظمات غير الحكومية، يود الإعراب عن تأكيده بأن اللجنة ستحترم دائما، كما فعلت حقيقة خلال دورتها المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، جميع الإجراءات الصحيحة وستحلل المسألة بكل عناية استنادا إلى تعليقات وإجابات ممثل المنظمة. وأضافت ممثلة ذلك الوفد أن اللجنة ملتزمة جديا بمهمتها وتريد إرسال الإشارة المناسبة إلى جماعة المنظمات غير الحكومية، لأنها تفهم وتقدر تقديرا عاليا ما تقدمه المنظمات غير الحكومية العاملة مع الأمم المتحدة من مساهمة بصدد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

١٠ - وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن التاريخ الذي أبلغت فيه اللجنة المنظمة بأنه تم تقديم شكوى ضدها على أساس الحادث الذي وقع في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وطلبت أيضا معلومات إضافية بشأن طبيعة الرد المقدم وسبب عدم إصدار الرد في غضون الأسابيع الثلاثة التي عملت بها اللجنة.

١١ - كما طلب الوفد نفسه توضيحا عن الإشارة التي تود المنظمة أن تنقلها إلى اللجنة في تأكيدها الذي ذكرت فيه "أنها ستضمن استقلال وفعالية المنظمة غير الحكومية من ناحية وستحترم مبادئ الأمم المتحدة احتراما كاملا، من ناحية أخرى". وذكر ممثل المنظمة غير الحكومية أنه حدث تشوش في منظمة التضامن المسيحي الدولية بشأن المراسلات المختلفة التي تلقتها من اللجنة. وعلق الوفد قائلا إن معلوماته تفيد أن مراسلات اللجنة كانت واضحة وطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريرا عن المراسلات التي بعثت بها إلى المنظمة.

١٢ - وأوضح ممثل المنظمة أن المنظمة تلقت رسالتين متتاليتين بشأن المسألة. وحيث أن المنظمة لا تعرف كيف تصوغ شكل ردها، لم يُستوف الموعد النهائي المطلوب الذي حددته اللجنة. ولاحظ الممثل

مع ذلك أن المنظمة كانت على استعداد للامتثال لجميع الطلبات المعقولة. وهذا ما توضحه الطريقة التي استجابت فيها المنظمة لأحكام مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٨/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩.

١٣ - وأثيرت أسئلة بشأن أوراق اعتماد الدكتور قرنق لدى لجنة حقوق الإنسان، وعن تعميم بيانه برسالة تحمل عنوان الجيش الشعبي لتحرير السودان/الحركة الشعبية لتحرير السودان، والمعايير والاليات التي تستخدمها منظمة التضامن المسيحي الدولية لمراقبة تصرفات الأشخاص الذين تمنحهم أوراق اعتماد.

١٤ - وردا على ذلك، كرر ممثل المنظمة القول بأن الدكتور قرنق معتمد حسب الأصول من الأمم المتحدة ويحظى بسمعة واسعة في المجتمع الدولي. وشدد الممثل أنه كان من المقرر أن يمثل الدكتور قرنق أمام لجنة حقوق الإنسان بصفة شاهد للحالة في جنوب السودان. وأقر الممثل أن المنظمة، نتيجة لمشاكل مختلفة، لم تتبع إجراءها المعتاد في الإشراف على توزيع بيان الدكتور قرنق. وحالما اكتشفت الهفوة، أوقفت المنظمة توزيع البيان.

١٥ - وردا على أسئلة حول الارتباط بمنظمة التضامن الفرنسية في جنوب السودان والمنظمة العالمية للتضامن المسيحي، أنكر ممثل منظمة التضامن المسيحي الدولية وجود أي علاقة لمنظمتها مع أي من المنظمين المذكورين.

١٦ - وردا على سؤال آخر حول أنشطة المنظمة في منطقة أمريكا اللاتينية، ركز ممثل المنظمة على أنشطة الدعوة التي تقوم بها المنظمة للدفاع عن حقوق الإنسان وضحايا الاعتداء السياسي. وأشار إلى أن المنظمة كانت في وقت ما ناشطة على هذه القضية في بلد معين من بلدان قارة أمريكا اللاتينية. وقد حولت أنشطتها في السنوات الأخيرة للعمل في الدفاع عن الأطفال المنكوبين بالفقر.

١٧ - وسأل أحد الوفود عن طبيعة المنظمة واما إذا كانت منظمة دينية أو منظمة تعنى بحقوق الإنسان. فأكد ممثل المنظمة للجنة أن المنظمة حتى وإن كانت منظمة دينية فإن نطاق أنشطتها يمتد ليشمل جميع بني البشر بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس.

١٨ - وطلب وفد مراقب معلومات إضافية عن تورط منظمة التضامن المسيحي الدولية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وعلاقتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان مشيرا إلى اقتباس مأخوذ من صفحة استقبال المنظمة على الحاسوب يمكن أن يفسر على أن المنظمة تعرب فيه عن تأييدها للجيش الشعبي لتحرير السودان وقد جاء في الاقتباس ما يلي:

"ارتكبت جميع الأطراف في الحرب الأهلية السودانية انتهاكات لحقوق الإنسان... وفي غياب أي تدخل من المجتمع الدولي فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان يُعتبر القوة الوحيدة التي

تدافع عن الجماعات الأفريقية السوداء في جنوب السودان وجبال النوبة وفي حرب الإبادة الجماعية التي تشنها الجبهة القومية الإسلامية".

١٩ - وأعرب ممثل المنظمة عن رأي مفاده أن المنظمة لم تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان وليست هناك علاقة خاصة بتلك الحركة. وأضاف أن الاقتباس المأخوذ من صفحة استقبال المنظمة على شبكة (ويب) يشير إلى غزوات الرقيق في جنوب السودان. وأشار ممثل المنظمة أيضا إلى أن شعب السودان قد ذكر أن الجيش الشعبي لتحرير السودان ربما يمثل الحماية الوحيدة له وأن هذا لا ينطوي على أي تأييد رسمي للجيش الشعبي لتحرير السودان من جانب المنظمة.

٢٠ - وسأل الوفد نفسه كذلك عن دخول المنظمة غير المأذون به إلى السودان استنادا إلى الاقتباس التالي المأخوذ من صفحة استقبال المنظمة على شبكة (ويب):

"اذن يتحتم أن يدخلوا جنوب السودان دون إذن من حكومة السودان. وهذا يتطلب استئجار طائرة خاصة يقودها طيار ماهر وعازم على ركوب المخاطر. وواسطة النقل هذه داخلية في تكاليف مهمة تحرير الرقيق".

٢١ - وتمسك ممثل المنظمة بالموقف القائل إن بعض المناطق في السودان مسدودة في وجه المنظمات غير الحكومية. ولهذا فإن المنظمة كيما يتسنى لها تنفيذ برنامجها في السودان، اضطرت إلى الدخول دون إذن رسمي من الحكومة السودانية.

٢٢ - وأثار المراقب أيضا النقد الذي وجهته اليونيسيف فيما يتعلق ببرنامج المنظمة لتحرير الرقيق وهو برنامج يعوق سبيل التوصل إلى حل للحرب الأهلية التي طال أمدها في السودان. علاوة على ذلك، أثار الوفد تساؤلات عن الأساس المنطقي الذي تستند إليه جهود المنظمة في مجال تحرير الرقيق لأن هذا الأساس، في جوهره، يؤيد الفكرة القائلة بأن البشر سلعة تباع وتُشترى.

٢٣ - وأشار ممثل المنظمة إلى أن برنامج تحرير الرقيق يجري تنفيذه بناء على طلب السكان المحليين. واختتم حديثه مشيرا إلى أنه عندما يوفق المجتمع الدولي في القضاء على الرق من دون اللجوء إلى دفع نقود لقاء ذلك، فإن اللجنة ستتخلى عن برنامجها بسرور.

٢٤ - بعد الاستماع إلى تفسيرات ممثل لجنة التضامن المسيحي الدولية، ظل عدة وفود يرون أن الحادث الذي وقع في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان في جنيف ينبغي أن يترتب عليه سحب المركز الاستشاري للمنظمة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما هو منصوص عليه في الفقرة ٥٧ (أ) من قرار المجلس ٣١/١٩٩٦. وقد رأت وفود عديدة أن الحادث لم يكن خطأ إجرائيا كما تدعي اللجنة، فهو بالأحرى، خطأ جوهري. بيد أن أعضاء آخرين في اللجنة أعربوا عن رأي مفاده أن الحادث قيد النظر هو

حادث وحيد يقع لأول مرة ولا يشكل "نمطا من الأفعال التي تتعارض ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة" ومن ثم فالأجدد به أن يلقي عقابا أقل شدة.

٢٥ - وبعد الاستماع إلى ردود وتفسيرات ممثل لجنة التضامن المسيحي الدولية على مختلف أسئلة أعضاء اللجنة، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بالبيان التالي:

"فيما يتعلق بمنظمة التضامن المسيحي الدولية نعتقد أنه كان يتعين على هذه المنظمة ألا تسمح للسيد قرنق بأن يتحدث بصفته الشخصية، وأن يلقي خطابا لا يتسم بالاعتدال أمام لجنة حقوق الإنسان.

"بيد أننا إذ نلاحظ ذلك، نرى أن سحب المركز الاستشاري للمنظمة سيكون رد فعل مغالى فيه فيما يتعلق بمعالجة هذه المسألة. ونحن نعتقد أن التجاوز الذي ارتكبهت المنظمة لا يرقى إلى مستوى يستلزم سحب مركزها الاستشاري. وبعد استعراض شامل للوقائع، لا نجد شيئا في هذه الحالة ينتهك أحكام القرار ٣١/١٩٩٦. ولهذا السبب، نرى أنه لا ينبغي معاقبة المنظمة بسحب اعتمادها. فمن شأن هذا أن يلغي العديد من الأفعال الخيرية التي تتولى المنظمة مسؤوليتها في أرجاء العالم. فهناك أطفال عديدون تحسنت معيشتهم اليوم بفضل ما تبذله المنظمة من جهود. وتخفيف معاناة البشر في أوقات النزاع هو من الأسباب الرئيسية التي تجعلنا نعمل معا، ومن المؤكد أن هذه المنظمة ساهمت في هذه الجهود.

"إننا، وإن كنا نعتقد بأنه لا ينبغي التسامح إزاء أي سلوك غير ملائم تقوم به منظمات غير حكومية، نرى أن هذا لا ينبغي أن يعني توجيه إشارة إلى هذه المنظمات بأنها ستطرد من هذه العملية لارتكابها خطأ واحدا. وأنا أعتقد أن ممثل منظمة التضامن المسيحي الدولية اعترف بوضوح بهذا الخطأ وقدم صباح هذا اليوم اعتذارا صادقا عن هذا الخطأ. ونحن، بهذه الروح ذاتها، نحث الوفود في هذه الهيئة على إعادة النظر في موقفها، والخلوص إلى أن فعل المنظمة لا يستلزم سحب اعتمادها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

٢٦ - وأدلى ممثل السودان بالبيان التالي:

"قدمت حكومة السودان شكوى في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٩ إلى اللجنة ضد المنظمة غير الحكومية المدعوة منظمة التضامن المسيحي الدولية. فقد اعتمدت هذه المنظمة غير الحكومية قائد حركة التمرد الانفصالية الإرهابية في الجنوب السوداني الدكتور جون قرنق ممثلا لها في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان المعقودة في جنيف، ليلقي كلمة في اجتماع اللجنة المعقود في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٩. وقد بدأ بيانه بتعريف نفسه بأنه قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان والتحالف الديمقراطي الوطني. وقد أورد وفدي في شكواه سردا مفصلا لهذا الحادث، شارحا

الانتهاك الصارخ الذي ارتكبه هذه المنظمة للأئظمة التي تحكم العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبوجه خاص ما ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

"إن هذا الحادث يشكل تهديدا مباشرا لسيادة بلدي وأمنه القومي. وهو أيضا مصدر قلق خطير لحكومتني ولوفود عديدة أخرى في الأمم المتحدة. وقد كان وفد السودان حريصا، إزاء هذه الحقائق، على إثارة هذه المسألة في أول يوم في دورة اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، سواء في جلساتها الرسمية وغير الرسمية. وقد طلبنا من اللجنة اتخاذ قرار فيما يتعلق بشكوانا أثناء الدورة (١ - ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩). ووافقت اللجنة بتوافق الآراء على طلبنا في نهاية مداولاتها، وقررت أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسحب المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية.

"في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٨/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي اتخذ بتوافق الآراء، قرر المجلس أن تكمل اللجنة نظرها في المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية. وقرر أيضا أن تقدم اللجنة توصية إليه في دورته المستأنفة التي ستعقد في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بعد تلقيها ردا من المنظمة غير الحكومية وفقا للفقرة ٥٦ من قرار المجلس ٣/١٩٩٦، بشأن قرار اللجنة بأن توصي بسحب المركز الاستشاري للمنظمة، وأن تنظر فيما إذا كان ثمة عناصر جديدة في رد المنظمة.

"إننا نؤمن بأن هذا القرار يؤكد من جديد ولاية اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقرارها تقديم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار المجلس ٣١/١٩٩٦.

"لقد استمع وفدي بعناية إلى بيان ممثل المنظمة. وإلى ردوده على مختلف الأسئلة، ونحن نشكره على ذلك. وللأسف، فإن ما قاله لا يختلف بأي حال عما ورد في رد منظمته المكتوب الذي أود أن أقدم التعليقات التالية بشأنه:

"١ - لقد قُدم رد المنظمة في شكلين مختلفين. الأول منها رد على الشكوى التي قدمتها حكومة السودان فيما يتعلق بقيام منظمة التضامن المسيحي الدولية باعتماد المتمرد جون قرنق ممثلا لها ليتكلم أمام الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، المعقودة في آذار/ مارس الماضي. أما الثاني فهو تقرير خاص عن أنشطة المنظمة. إن وفدي يؤمن بأن الجزء الثاني من الرد لا يتصل اتصالا مباشرا بالمسألة قيد النظر في الوقت الحاضر، إذ يمكن أن يستعرض في سياق آخر. ولهذا السبب، سنركز أساسا على الجزء الأول الذي يشكل ردا على المسألة التي نحن بصدد مناقشتها الآن.

"بيد أننا، وبعد أن استمعنا إلى كلمات عدد من الوفود حول أنشطة هذه المنظمة، نعتقد أن من شأن هذا أن يلقي الضوء على طبيعة هذه الأنشطة وصلتها المباشرة بالمسألة التي نناقشها اليوم.

"٢ - لقد قدمت المنظمة اعتذارا اسما وجزيا في ردها. وزعمت أيضا أن حكومة السودان قبلت اعتذارها هذا في البيان الصحفي لوكالة أنباء السودان. وفي حقيقة الأمر، فإن وكالة الأنباء لم تشر إلا إلى اعتذار المنظمة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان، وكان ذلك جزءا من عملها الاعتيادي في نقل الأنباء - إن بيان المنظمة هذا لغريب حقا. وبصدهه طرح السؤال التالي: منذ متى اعتبر أي نبأ من الأنباء تورده وسائط الإعلام تعبير عن موقف رسمي لحكومة ما؟ ولا يقف الأمر هنا، فهذه المنظمة، لا تزال في ردها، تصر على أنها لم تنتهك الأنظمة التي تحكم علاقتها بالأمم المتحدة، عندما اعتمدت المتمردين جون قرنق ممثلا لها. وقد قدمت المنظمة تحليلا لهذا الحادث، مشيرة إلى أن اعتماده ممثلا للمنظمة لا يشكل عملا يتعارض ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وأن رئيس اللجنة قضى، على هذا الأساس - وعندما طلب الوفد السوداني إيقافه - بأن لممثل المنظمة الحق في مواصلة كلمته لأنه كان عضوا معتمدا من المنظمة، وأن رئيس اللجنة أوقفه مرة أخرى لأن كلمته لم تكن وثيقة الصلة بالبند قيد المناقشة من جدول الأعمال.

"وإذ تعتمد المنظمة على هذه التبريرات الواهية، فإنها تعتزم أن توضح أن جوهر شكوى حكومة السودان يتصل باعتماد زعيم متمردين ليكون ممثلا للمنظمة أمام اللجنة. ونحن ندرك بوضوح ونعتقد بشدة أن جوهر شكوى السودان لا يتصل باعتماد الزعيم المتمردين ممثلا لمنظمة التضامن المسيحي الدولية فحسب بل يتصل أيضا بمضمون خطابه الذي لا يمت بصلة لبند جدول الأعمال الذي يجري مناقشته، وبتكرار نفس الخطأ حتى بعد أن منح فرصة ثانية للتحديث وبعد أن شرع مرة أخرى في مهاجمة حكومة السودان بعد أن عرف بنفسه في بداية خطابه هكذا.

"٣ - وحاولت المنظمة، في ردها، أن تمنح الإنصالي المعروف، الزعيم الإرهابي المتمردين جون قرنق، مصداقية لا يستحقها. وشرعت في سرد الاجتماعات التي عقدها مع عدد من رؤساء الدول والمسؤولين الدوليين كدليل على وجود اهتمام دولي بآرائه حول مختلف المسائل، وفي نهاية المطاف كبرهان على أنه ممثل شرعي لقطاع عريض داخل السودان. وأكد شفويا هذا الادعاء ممثل المنظمة، واستمعنا إلى رد على ذلك عندما طرح ممثل إثيوبيا أسئلته.

"ونتساءل الآن هل منظمة التضامن المسيحي الدولية سلطة عليا تمنح الشرعية لمن تشاء وفقا لمعاييرها الخاصة التي لا علاقة لها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؟

"وترى حكومتي أن المتمردين جون قرنق مجرد إرهابي، وانصالي، وخارج عن القانون، ومجرم متورط في فظائع مرتكبة ضد الأطفال والنساء، ومسؤول عن مواصلة الحرب المؤلمة في بلدي.

"٤ - وأشارت المنظمة في ردها إلى أنها ملتزمة التزاما كاملا بالدفاع عن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتسعى إلى التمسك تمسكا دقيقا بجميع قواعد الأمم المتحدة التي تنظم أنشطة المنظمات غير الحكومية المعتمدة. وكرر ممثل المنظمة التزامه أمام اللجنة في الصباح.

"ونعتقد أن هذه التأكيدات الشفوية لا قيمة لها إذا كانت الأقوال غير مصحوبة بالأفعال. وبينما أقرت المنظمة بأخطائها الخطيرة التي نعتقد أنها أخطاء جوهرية وليست أخطاء إجرائية كما أشار إلى ذلك الممثل، فإن أعمال المنظمة دليل واضح على عدم احترامها للقوانين التي تنظم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، والمبادئ الأساسية لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية المكرسة في الميثاق. وقال ممثل المنظمة، في رده على سؤال طرحه أحد الوفود، إنه لم يكن للمنظمة أي مجال آخر سوى دخول السودان بصورة غير قانونية، وحاول أن يبرر ذلك وفقا لمفاهيمه الخاصة. وكرر أن المنظمة كانت مضطرة إلى انتهاك القانون ودخول أراضي السودان بدون إذن للقيام بأنشطتها.

"٥ - والنتيجة الوحيدة التي يمكن استخلاصها من رد المنظمة هو إصرارها على ارتكاب الأخطاء. ومن المؤسف أن هذه ظاهرة واضحة لإلحاق المنظمة المتعمد على القيام بأعمال غير مشروعة انتهاكا للقوانين التي تنظم العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

"سيدي الرئيس، العالم مليء بمثل هذه المنظمات المتمردة والإرهابية المتورطة في أنشطة موجهة ضد دول ذات سيادة. وإذا قبلنا مفاهيم ومعايير منظمة التضامن المسيحي الدولية، فسينتهي بنا المطاف يوما ما إلى وجود عدد كبير من هذه المنظمات في مختلف مندييات الأمم المتحدة تستغل على نحو غير شرعي وغير قانوني مركز المنظمات غير الحكومية. ويأتي الآن ممثل المنظمة أمام هذه اللجنة لكي يتحدى مصداقيتها ويعترض على قراراتها التي يدعي أنها قرارات لها دوافع سياسية.

"ونود أن نكرر ما قلناه في مناسبات مختلفة وهو أننا نقدر وندعم بشدة الدور الهام والفعال الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في العالم اليوم، ولا سيما أنشطتها الإنسانية والإنمائية في البلدان النامية. ولا ننكر لأي منظمة حقها في أن تطلب اعتماد من تراه؛ ولكننا نؤكد أن الممثلين المعتمدين لدى المنظمات، أثناء حديثهم أمام مندييات دولية محترمة، لا يحق لهم إساءة التصرف من خلال نشر الكراهية والإرهاب والأفكار الانفصالية فضلا عن القيام بأعمال ذات دافع سياسي، كما فعل السيد جون قرنق، زعيم حركة المتمردين عندما تحدث أمام الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان بوصفه ممثلا عن منظمة التضامن المسيحي الدولية.

"لقد ارتكبت هذه المنظمة أخطاء جوهرية خطيرة في جنيف. وقد مُنحت فرصة ثانية لتصحيح خطئها في اللجنة، ورغم ذلك كررت نفس الخطأ ولهذا السبب تم إيقاف ممثلها وهو يقدم

خطابه. وتصر المنظمة، مرة أخرى، في ردها ومن خلال ممثلها، على أنها لم ترتكب خطأ عندما اعتمدت قائد حركة المتمردين. وفي اعتقادنا أن هذه المنظمة ستواصل الإصرار على موقفها.

"وبعد استعراض رد المنظمة والاستماع إلى ممثلها، لا يسعني إلا أن أقول إنه لو كانت المنظمة قد أقرت بأخطائها الفادحة والخطيرة لما استطعنا إلا أن نستجيب لطلبات الوفود لإعادة النظر في التوصية التي قدمتها اللجنة. غير أن ممثل المنظمة ما زال يصر على تبرير أخطاء منظمته أمام اللجنة بطرق وأشكال مختلفة. وكرر أمام اللجنة أن ملاذه الوحيد هو انتهاك قواعد الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يصر على القول إنه يرى هذه الأخطاء في إطار ما يسميه "المنطقة الرمادية" بينما تتفق جميع الوفود على خطورة وفداحة هذه الأخطاء.

"ولهذه الأسباب المذكورة أعلاه، لا يرى وفدي أي عنصر جديد يبرر إعادة النظر في القرار الذي اعتمدته اللجنة وتغيير توصيتها الأصلية التي أحالتها أثناء الدورة السابقة للجنة بسحب المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية. ويكرر وفدي طلبه إلى اللجنة الموقرة لكي تؤكد فوراً وبتوافق الآراء توصيتها السابقة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسحب المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية".

٢٧ - وبعد تكرار طلب حكومة السودان بالإبقاء على توصية اللجنة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسحب المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية، اقترح ممثل الولايات المتحدة تعديل العقوبة الموصى بها وسحب المركز الاستشاري لفترة تقل عن ثلاث سنوات، ويعاد بعدها بشكل تلقائي المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية.

٢٨ - وبعد الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة، شرعت اللجنة في مناقشة مفصلة للنهج الإجرائي الذي يتعين اتباعه للامتثال لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٨/١٩٩٩. وكان هناك اتفاق عام على أن تعليمات المجلس الواردة في مقرره ٢٦٨/١٩٩٩ هي كالتالي: طلب المجلس إلى اللجنة إعادة دراسة توصيتها المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والبت فيما إذا كان ينبغي الإبقاء على التوصية التي قدمتها بسحب المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية في ضوء مزيد من المعلومات المستمدة من رسالة مكتوبة وعرض يقدمها ممثل المنظمة. وفي هذا الصدد، أشار عدة أعضاء إلى أنه بما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يرفض ولم يقبل توصية اللجنة المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، فسيتعين النظر في هذه التوصية قبل اتخاذ أي إجراء آخر.

٢٩ - وبعد المناقشة الإجرائية حول المادتين ٦٤ و ٦٧ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والفترتين ٥٧ و ٥٩ من قرار المجلس ٣١/١٩٩٩، أبلغ الرئيس اللجنة النتيجة التي توصل إليها ومفادها أن لنتيجة مداولاته الحالية أسبقية على توصية اللجنة، وبناء عليه، هناك اقتراحان معروضان على اللجنة.

٣٠ - ووفقا للإجراءات المتبعة بشأن نظام التصويت واستجابة لطلب ممثل السودان، تم التصويت بنداء الأسماء على المقترح الأول الذي يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد التوصية الواردة في الوثيقة E/1999/109 الذي طلبت فيه اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقرر سحب المركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية غير الحكومية.

٣١ - وأدلى ببيان قبل التصويت ممثل بوليفيا الذي أعرب عن القلق إزاء الإجراء الذي اتبعته اللجنة والذي أعيد فيه النظر في قرار اتخذته اللجنة، وكذلك ممثل شيلي الذي أعرب عن القلق إزاء مسألة مراعاة الاجراءات القانونية. ولاحظ ممثل شيلي عند تعليقه لقرار وفد بلده الامتناع عن التصويت أن منظمة التضامن المسيحي الدولية قد اعترفت بخطئها واعتذرت عنه، كما أن سجل حضورها في بقية الجلسات لا يكشف عن إساءة استعمالها لمركزها بصورة دائمة؛ فضلا عن أن هذه المنظمة تقوم بعمل هام في جميع أنحاء العالم.

٣٢ - واعتمدت اللجنة المقترح بالتصويت بنداء الأسماء بأغلبية ١٤ صوتا واعتراض عضو واحد وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، باكستان، بوليفيا، تونس، تركيا، الجزائر، السنغال، السودان، الصين، كوبا، كولومبيا، لبنان، الهند.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: أيرلندا، رومانيا، شيلي، فرنسا.

٣٣ - وبعد التصويت أدلى ببيان ممثل كل من فرنسا وأيرلندا ورومانيا الذين قالوا إنهم كان بودهم فرض عقوبة أقل صرامة تكون في شكل تعليق للمركز الاستشاري لمنظمة التضامن المسيحي الدولية. وأعرب ممثلا فرنسا وأيرلندا عن ارتياحهما للتقيد بالإجراءات المبيّنة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، غير أنهما قالوا إنه لم يتبين أن المنظمة المعنية لم تدأب على إساءة استعمال امتيازاتها. ولاحظ ممثل أيرلندا أن وفد بلده كان يود توجيه إشارة قوية للمجلس في شكل تصويت بتوافق الآراء.

٣٤ - وفي ضوء نتائج التصويت على المقترح الأول، قررت اللجنة ألا تتخذ إجراء بشأن المقترح الثاني الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، طلب الممثل إذا كان يمكن إبلاغ الأسباب الداعية إلى هذه التوصية التي قدمتها اللجنة إلى المنظمة.

٣٥ - وفي وقت لاحق، أكد من جديد ممثل أحد الوفود أن من المهم جدا توضيح هذه المسألة وذلك بسبب موثوقية عمل اللجنة وكذلك ولأنه معلوم أن قدرا كبيرا من الاهتمام صار يركز على اجراءات اللجنة وعملها.

وقال إن وسائط الإعلام أولت مؤخرا اهتماما قويا وغير عادي بعمل اللجنة وأن ذلك يسر أعضاء اللجنة ويشرفهم. وأعرب هذا الوفد عن أسفه لأن هذا الاهتمام لم ينصب إلا على حالات قليلة جدا واجهت فيها اللجنة صعوبات في اتخاذ قرارات بشأن منظمات غير حكومية انتهكت قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦، وليس على آلاف الحالات التي منحت فيها اللجنة المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية في مجموعة كبيرة من المجالات مثل البيئة، وحقوق الإنسان، والتنمية إلى آخره. وأكد الوفد أن اللجنة كانت أبلغت المنظمة غير الحكومية على الوجه المناسب وأنها تقيدت بالإجراءات عند معالجتها المسألة المذكورة.

٣٦ - وفي ضوء حالات القلق المعرب عنها فيما يتعلق بالإجراءات التي اتبعتها اللجنة، اقترح إحالة تقرير كامل عن مداوات الجلسة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المستأنفة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

-----